محاضرة رقم: ٧	
الكلية	التربية للعلوم الانسانية
القسم	التاريخ
اسم المادة باللغة العربية	التحديث في الدول الاسلامية
اسم المادة باللغة الانكليزية	Modernization in Islamic countries
المرحلة	الثالثة
السنة الدراسية	٢٠٢٣-٢٠٢٤
الفصل الدراسي	الاول
المحاضر	م.د. سالم اسماعيل مصطفى/ م.د. سجاد عبد المنعم مصطفى
عنوان المحاضرة باللغة العربية	مختصر التجربة الاقتصادية التركية
عنوان المحاضرة باللغة الانكليزية	A summary of the Turkish economic experience
المراجع والمصادر	العمق الاستراتيجي موقع تركيا- احمد داود اوغلو
	تجربة حزب العدالة والتنمية في الحكم- علي اصلان، رمضان يلدرم

مختصر التجربة الاقتصادية التركية

النمو الاقتصادي ومعدل الدخل الفردي:

امضت تركيا الفترة بين ١٩٩٢-٢٠٠٢ في تراجع اقتصادي واضح، فازدادت الديون الخارجية ازدياداً كبيراً وقل معدل الدخل الفردي، وانتشرت ظاهرة التوزيع غير العادل للثروة، كما ان ضعف الثقة الشعبية في برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي قدم عام ٢٠٠١ وبقاء نسبة الفائدة مرتفعة، قد اعاق اي اصلاح اقتصادي جاد، وبعد وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم عمل على الاصلاح الاقتصادي بخطى ثابتة من خلال برامج الاصلاح القانوني التي كان يتبناها، اذ اسهم من خلال تقليل نسبة الفائدة في فتح الطريق امام المشروعات، وتشجيع المستثمرين على الاقتراض البنكي دون خوف وهو ما دفع رؤوس الاموال الى القدوم الى تركيا، حيث اصبح معدل النمو في السنة الاولى لوصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم ٦.٢% وادت الاتحادات التصنيعية الفاعلة في زيادة حجم الصادرات التصنيعية، بعد ان عاشت تركيا طويلاً على تصدير المواد الخام الزراعية، لتقفز من ٣٩.١ مليار دولار عام ٢٠٠٢ الى ١٥٧.٩ مليار دولار عام ٢٠١٤.

ولمواجهة التضخم والعجز في الميزانية عمل الحزب على فرض قانون مالي مشدد، تمكن من خلاله من سد عجز الميزانية بشكل كبير، وتقليل التضخم بنسبة عالية، وقد ادى هذا الامر الى جلب رؤوس الاموال بعد حصول الاستقرار الاقتصادي في تركيا، وعاشت تركيا افضل حالات نموها الاقتصادي منذ عام ١٩٥٠ بين ٢٠٠٢-٢٠٠٧ حيث اسهم في هذا الامر الاستثمارات ورؤوس الاموال المستوردة لفترات متوسطة وطويلة، وقد اسهم في هذا الامر من ثم الى جانب الامور الذي ذكرناها اعلاه في تقليل نسبة الدين العام من خلال القانون المالي المشدد، وهو ما ادى الى جلب الاستثمارات الاجنبية الى البلاد.

ويمكن تلخيص انجازات حزب العدالة والتمية في هذا المجال بالخطوات الاتية:

١- بلغت نسبة النمو في تركيا بين ٢٠٠٢-٢٠٠٧ نحو ٧% ، ولم يتأثر نمو الاقتصاد التركي كثيراً بالأزمة الاقتصادية التي عاشها العالم عام ٢٠٠٨ على الرغم من تأثير الازمة الاقتصادية في كثير من البلدان النامية والكبيرة.

٢- بلغ مقدار دخل الفرد عام ٢٠١١ قرابة ١٠٤٦٩ دولار، بعد ان كان ٣٤٩٢ دولار عام ٢٠٠٢، وكان يهدف حزب العدالة والتنمية الى الوصول الى ١٢٨٥٩ دولار عام ٢٠١٥ لتصبح من ضمن الدول ذات معدل الدخل الفردي المرتفع.

٣- عملت تركيا على زيادة نسبة الطبقة المتوسطة التي تعد اهم طبقة في الدلالة على الاستقرار الاقتصادي لأي دولة، واذا كانت هذه الطبقة قد تكونت بصورة اساسية منذ الاصلاح الاقتصادي الذي قاده توغورت اوزال، فإنها قد اتسعت في ظل حكم العدال والتنمية وشكلت القواعد الشعبية الاساسية له.

تطور تركيا في عهد اردوغان

القطاع التكنولوجي ركزت تركيا على الدخول في مصاف الدول الكبرى في مجال انتاج التكنولوجيا الحديثة بشتى أنواعها ابتداءً من صناعة الروبوتات إلى برمجتها ودخول قطاع الذكاء الاصطناعي، وعززت الحكومة التركية هذا المجال في انشاء وادي السيلكون التكنولوجي الخاص بتركيا على غرار وادي السيلكون في الولايات المتحدة الأمريكية الذي يضم كبرى شركات التكنولوجيا والبرمجة في العالم.

القطاع اللوجستي أنشأت تركيا خلال العقدين الأخيرين مشاريع كبرى لتعزيز اقتصاد البلاد، وجعلها احدى أهم الدول على قائمة سلاسل التوريد والامداد العالمية، من خلال انشاء المطارات والجسور والموانئ البحرية والطرق البرية والسكك الحديدية، مستغلة بذلك تركيا موقعها الجغرافي المميز الواقع بين آسيا وأوروبا والمطل على أربع بحار دولية.

تمّ إنشاء العديد من سكك القطارات السريعة التي تربط عدّة ولاياتٍ ببعضها، كما تمّ إنشاء سكّة ميترو مرمراي الذي يربط بين قطبي مدينة اسطنبول الأوروبية والآسيوية، كما يتمّ إنشاء الجسر الثالث فوق مضيق البوسفور والذي سيكون أكبر جسر في العالم يحمل سكة حديد، وتم افتتاح ما يزيد على ٣٠ مطارٍ في عدد من المحافظات التركية، وما زال العمل جارياً على إتمام مطار إسطنبول الدّولي الثّالث ونفق أوراسيا الذي سيربط بين قطبي مدينة اسطنبول الآسيوية والأوروبية بطريق للسيارات تحت سطح الماء.

قطاع التصدير ارتفعت صادرات البلاد بشكل كبير ومتزايد خلال العقدين الأخيرين ووصلت إلى أرقام قياسية، حيث تُظهر الإحصائيات قُرب وصول حجم الصادرات التركية إلى التريليون دولار سنوياً، وبذلك يتم تعديل الميزان التجاري لصالح الاقتصاد التركي، والحفاظ على التدفق المالي الأجنبي للبلاد بطرق سليمة واستثمار حقيقي.

قطاع الإنتاج والتصنيع عززت الحكومة التركية في عهد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قطاع الإنتاج والتصنيع في شتى المجالات، وركزت على رفع معدلات الإنتاج المرتبط برفع حجم الصادرات، وجعل البلاد مصدراً رئيسياً للإنتاج بالنسبة لكثير من الدول حول العالم.

قطاع الطاقة كان قطاع الطاقة على سلم أولويات الحكومة التركية في عهد أردوغان، ولا زال يشكل أكبر التحديات التي تواجه البلاد، في ظل التطور المستمر، وعملت البلاد على تنفيذ مشاريع ضخمة لتنويع مصادر الطاقة، مثل السدود وتوربينات الهواء وسفن التنقيب عن الموارد الطبيعية من النفط والغاز، ومشروع انشاء محطات الطاقة النووية.

قطاع السياحة عملت الحكومة التركية على الاستغلال الأمثل لجمال طبيعة البلاد والأماكن التاريخية التي تزدهر فيها، من خلال الاهتمام بالقطاع السياحي في تركيا والعمل على رفع عائدات السياحة عبر زيادة أعداد السياح بشكل مطرد وتحتل مدينة اسطنبول المرتبة ٢٧ على مستوى العالم من حيث المدن الأكثر تأثيرا على مستوى العالم.